



تتشرف كلية الدراسات العليا وكلية القانون بدعوتكم لحضور

مناقشة أطروحة الدكتوراه

العنوان

الأمبودسمان كآلية نحو تعزيز ثقة المتعاملين بجهة الإدارة في دولة الإمارات

للطالب

عبد الحميد أحمد عبد القادر الواحدي

المشرف

د. مجدي شعيب، قسم القانون العام
كلية القانون

المكان والزمان

الساعة 11.30 صباحا

يوم الثلاثاء، 26 مارس 2024

قاعة المحكمة التعليمية، بالطابق الأرضي بمبنى كلية القانون H2

الملخص

في خضم توجه الحكومات نحو إعادة فلسفة تقييم العلاقة مع المتعاملين من خلال بناء علاقة شراكة فيما بينهم لتحقيق مصالح مشتركة ومنوعة على المستوى القانوني والإداري والاجتماعي والاقتصادي، سعى الباحث نحو إيجاد آليات من شأنها تعزيز الثقة بين الحكومة والمتعاملين لإيجاد الحلول البديلة لمعالجة شكاوى ومنازعات المتعاملين الناشئة عن العمل الإداري.

لذا وقع الاختيار على تجربة دولة السويد في إنشاء نظام الأمبودسمان الذي يهدف إلى حماية حقوق المتعاملين ومعالجة منازعاتهم مع جهة الإدارة، والتحقق من قيام تلك الجهات بتطبيق القانون وقواعد العدالة والأخلاق وحسن العمل الإداري، والعمل على استمرارية تطوير العمل الإداري لضمان تعزيز ثقة المتعاملين بالإدارة، وبالتالي الاستفادة بشكل منظم من عمليات الإصلاح التي قد لا تراها جهة الإدارة بسبب انغماسها في العمل التنفيذي والتشغيلي، أو مجموعة الشكاوى التي قد لا تصل إلى الجهات القضائية لعدم اختصاص رقابتها عليها لأسباب شكلية أو موضوعية، والتي يرى الباحث أن لها الحق في دراستها والتعامل معها بعدالة، وذلك من خلال تجربة تتمثل في قيام جهة مستقلة تكون سبيل للمتعامل ووسيلة نحو إنصافه في مواجهة جهة الإدارة إن كان هناك سوء في إدارة تلك الجهة.

استعرض هذا البحث التجربة الرئيسية لدولة السويد في نظام الأمبودسمان، باعتبارها أول من طبقت هذا التنظيم بالمفهوم القانوني الحديث، حيث تم عرض نشأة النظام وآلية عمله وحتى مخرجاته بما فيها طريقة تعيين الأمبودسمان واختصاصاته وسلطاته وصلاحياته، ومن ثم عرض بعض النماذج العالمية الأخرى والمختارة على المستوى الأوروبي والعربي، لإعطاء تصور شامل عن الموضوع وكيفية انجذاب الدول لهذا التنظيم، وذلك كله ضمن القسم الأول من هذا البحث.

وبعد بيان التجارب المطبقة، جاء الدور للبحث ضمن القسم الثاني عن النظام القانوني والإداري لدولة الإمارات، لمحاولة معرفة طرق معالجة منازعات المتعاملين مع جهة الإدارة في الوقت الحالي، وكيفية تقديم الشكاوى والسلطات والصلاحيات الممكنة، وتم استعراض الآليات على جميع المستويات الرئيسية متمثلة في الجهة الإدارية وديوان الرئاسة ومجلس الوزراء والمجلس الوطني الاتحادي ووسائل الإعلام في الدولة، وغيرها من الجهات الأخرى ذات العلاقة، وذلك للبدء ببناء تصور وتنظيم إماراتي مشابه للتجربة العالمية لمعالجة منازعات المتعاملين، وموائمتها بشكل يتوافق مع التنظيم القانوني لدولة الإمارات، والنظر في إمكانية تطبيق النظام بعد العمل على عدد من التعديلات والتغييرات القانونية والإدارية والمؤسسية لبناء تنظيم متكامل على المستويين الاتحادي والمحلي.

الهدف الرئيسي من اقتراح النموذج في دولة الإمارات هو لتكوين نظام موحد على مستوى الدولة لتلقي شكاوى المتعاملين والعمل على إصلاحات إدارية وقانونية، مكونة نموذج ريادي على مستوى المنطقة، يدعم ويعزز من حماية المتعامل مع جهة الإدارة، بالإضافة إلى تطور العمل الحكومي في دولة الإمارات في ضوء الجهود الإيجابية التي سبقتها تطبيق هذا النظام، خاصة وأن دولة الإمارات تعتبر حاضنة مميزة لأفضل التجارب الحكومية ورائدة في العمل الحكومي.

كلمات البحث الرئيسية: الأمبودسمان، المفوض البرلماني، المدافع عن الحقوق، وسيط الجمهورية، وسيط المملكة، الموفق الإداري، أمين المظالم، منازعات المتعاملين، شكاوى، تظلمات إدارية، الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان.